

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨١٨٤

الثلاثاء، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٨ الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	الشيخ الصباح	(الكويت)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيدة فرونيكا
	بوليفيا (دولة - متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	بيرو	السيد ميثا-كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد وو هاي تاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد تيليوبيردي
	كوت ديفوار	السيد دا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كلي
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلر

جدول الأعمال

الحالة في العراق

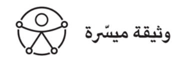
التقرير السابع عشر المقدّم من الأمين العام عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣) (S/2018/40)

تقرير الأمين العام المقدَّم عملا بالقرار ٢٣٦٧ (٢٠١٧) (S/2018/42)

N1804559 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بالعراق

التقرير السابع عشر المقدّم من الأمين العام عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣) (S/2018/40)

تقرير الأمين العام المقدَّم عملا بالقرار ٢٣٦٧ (٢٠١٧) (S/2018/42)

الرئيس: بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن أدعو ممثل العراق إلى المشاركة في هذه الجلسة. ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد يان كوبيتش، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/40، التي تتضمن التقرير السابع عشر المقدم من الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣)، وكذلك الوثيقة S/2018/42، التي تتضمن تقرير الأمين العام عملا بالقرار ٢٣٦٧ (٢٠١٧).

أعطي الكلمة الآن للسيد كوبيتش.

السيد كوبيتش (*تكلم بالإنكليزية*): تُعقد هذه الجلسة لمجلس الأمن بعد أيام قليلة من مؤتمر إعادة إعمار العراق، الذي شارك في استضافته بسخاء صاحب السمو أمير الكويت، مما يبيّن مرة أخرى التزامه وبلده بالقضايا الإنسانية والسلام والتنمية في المنطقة وفي العالم. وحضر المؤتمر ما يربو على ٧٠ دولة من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ٢ ٠٠٠ شركة من القطاع الخاص. وحشد ما يقرب من بليون دولار لدعم إعادة الإعمار. إن الاستجابة الإقليمية والدولية واسعة النطاق لدليل استثنائي على استمرار التضامن مع حكومة وشعب العراق والثقة بهما.

وقال الأمين العام في ملاحظاته الختامية:

”في عالم، حيث الأخبار الجيدة عملة نادرة للأسف، وفي منطقة، حيث من المؤسف أننا نرى الكثير من الحالات تزداد سوءا، فإن سير العراق على الطريق الصحيح، وإظهار المجتمع الدولي ثقته في العراق هما خبران هامان جدا من الأخبار الطيبة.“

إذ تواصل قوات الأمن تطهير بقايا داعش، تركز العراق تركز بصورة متزايدة على الانتخابات البرلمانية المقبلة في ١٢ أيار/مايو. وقرر العديد من القوى السياسية العراقية ائتلافات عبر طائفية وعرقية وتضم مختلف الانتماءات السياسية. ومن الضروري فعلا أن تؤكد الانتخابات رؤية العراقيين يعملون معا عبر الخطوط الطائفية والإثنية لإجراء ما يلزم من إصلاحات سياسية اقتصادية واجتماعية تقوم على مبادئ المواطنة مع المساواة في الحقوق والعدالة والفرص للجميع، والحكم الرشيد الخالي من الفساد ونظام الحصص المكشُوفَة مَسَاوِئه. وحكومة جديدة، استنادا إلى هذا النهج، هي وحدها ستضمن مستقبل العراق كدولة اتحادية موحدة وديمقراطية وتتمتع باستقلال وسيادة كاملين، بوصفها عاملا من عوامل الاستقرار والتعاون والازدهار لشعبها وللمنطقة.

واستمرت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق بثبات في أعمالها التحضيرية للانتخابات البرلمانية. إذ سجلت اللجنة ٢٠٥ أحزاب سياسية، وتمت الموافقة على ٢٧ تحالفا سياسيا للتنافس في الانتخابات. ومع ذلك لا تزال هناك عدد من التحديات. إن العودة الطوعية والكريمة للمشردين داخليا، في ظل ظروف من الأمان والأمن، هي مسألة حاسمة الأهمية

لنجاح الانتخابات ومصداقيتها. وفي الأشهر القادمة، تتوقع الحكومة أن من مليونين إلى مليونين ونصف شخص مشرد سيعودون إلى ديارهم. كما يثلج صدري قرار الحكومة إنشاء لجان للعودة الطوعية مع ممثلين في المجال الإنساني في كل محافظة للإشراف على عملية العودة.

والشغل الشاغل هو أن توفر قوات الأمن العراقية بيئة من الأمن من شأنها أن تمكن الناخبين من ممارسة حقهم في التصويت في أمان، وتكون خالية من الإرهاب والخوف. وعلى الرغم من أنه تم دحر ما يسمى بخلافة داعش، فإن المنظمة الإرهابية، وخلاياها النائمة بما فيها تلك الموجودة في صفوف المشردين داخليا، ما زالت تشكل تهديدا. في ١٨ شباط/فبراير، وفي سياق عمليات مكافحة الإرهاب في الحويجة والمناطق المحيطة بها، تعرضت قوة خاصة من قوات الحشد الشعبي لكمين وسقط أكثر من ٢٠ شهيدا.

بالإضافة إلى ذلك، لا يزال العمل جاريا في النظام الإلكتروني الجديد لفرز الأصوات، بما في ذلك تكييف وتطوير البرامجيات لتبويب النتائج، ويتطلب دعما عاجلا، بما في ذلك من الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين، من أجل كفالة تعزيز ما هو متوخى من نزاهة ومصداقية للانتخابات. وستمثل مراقبة الانتخابات، على الصعيدين المحلي والدولي، عنصرا حيويا في تعزيز مصداقية نتائجها وقبولها.

وأحث بقوة كلاً من منظمات المراقبة المحلية والمجتمع الدولي على المشاركة في مراقبة الانتخابات، وأحث المجتمع الدولي على توفير الدعم اللازم. إن إجراء انتخابات ذات مصداقية وتحظى بالقبول والمشاركة الواسعة، بما في ذلك في المناطق المحررة ومناطق إقليم كردستان، وذات إجراءات محددة تسهل مشاركة المرأة، سيكون من شأنها تمكين الحكومة الجديدة من تنفيذ الإصلاحات وتحسين المساءلة وتعزيز الشمول والمصالحة فيما بين مختلف المكونات والجماعات في العراق.

وَمِمَّا يشجعني التطورات الإيجابية التي حدثت مؤخرا في العلاقات بين بغداد وأربيل. فقد أكد رئيس الوزراء العبادي قبل أيام أن الحكومتين الاتحادية وحكومة الإقليم في المراحل الأخيرة من المفاوضات فيما يخص مجالات ملموسة من شأنها تلبية الاحتياجات الملحة لشعب الإقليم وتعالج بواعث القلق لديه، بدءاً بتسديد الرواتب وإعادة فتح المطارين في أربيل والسليمانية. وهناك حاجة ماسة إلى هذه الخطوات.

أود أن أثني على الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان لجهودهما المتضافرة والتنسيق القوي من أجل تنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ومع اقتراب الانتخابات، نحث كبار القادة السياسيين العراقيين لتوسيع الحيز السياسي للمرأة وتعيينها في المناصب القيادية داخل الأحزاب السياسية، فضلاً عن مشاركتها الفاعلة في جميع العمليات الانتخابية بما في ذلك المشاركة في مفاوضات تشكيل الحكومة بعد الانتخابات الوطنية.

أرحب باستعداد الحكومة للعمل مع فرقة عمل الأمم المتحدة القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ لوضع خطة عمل لمعالجة الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في أوقات الصراع. ولتحقيق هذا الهدف، صادق رئيس الوزراء العبادي على إنشاء اللجنة الوطنية العليا المشتركة بين الوزارات لمراقبة والإبلاغ عن الأطفال المتضررين من الصراع المسلح.

لقد واصلت آلية التمويل لتحقيق الاستقرار الفوري التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي توسيع نطاق جهودها الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المناطق المحررة حديثاً في العراق. حيث تم الآن السماح للآلية بالعمل في ٣١ مدينة من أصل أكثر من ٤٠ مدينة وقضاء تم تحريرها من قبل قوات الأمن العراقية. ومنذ أن قدمنا تقريرنا الأخير إلى مجلس الأمن (انظر S/PV.8112)، تم إنجاز نحو ٣٦٠ مشروعا أو ما يزال العمل جاريا فيها، وبذلك يصل العدد الإجمالي لمشاريع الاستقرار إلى ١ ٨٨٧ مشروعاً.

وفي الموصل وحدها، يجري تنفيذ ما يقرب من ٦٠٠ مشروع لتحقيق الاستقرار.

على الرغم من الدعم القوي الذي أبدته الكويت والالتزام الذي أبداه العراق بالالتزامات الدولية والإنسانية، فإن التطبيع الكامل للعلاقات لن يتحقق إلا بعد حل جميع المسائل العالقة فيما يخص الأشخاص الكويتيين المفقودين والممتلكات المفقودة. وتبذل حكومة العراق، ولا سيما وزارة الدفاع العراقية، جهوداً استباقية لتنشيط عملية البحث عن الأشخاص الكويتيين المفقودين. وإنني أشعر بأسف عميق لأن السنوات الـ ١٣ الأخيرة لم تسفر عن نتائج ملموسة. وخلال الجلسة الأخيرة التي عقدتها الآلية الثلاثية في ٦ فبراير/شباط في الكويت، أشاد الأعضاء في الآلية الثلاثية بمشروع مراجعة اللجنة الدولية للصليب الأحمر الذي سيعمل على ترشيد العمل وترتيب أولوياته، وإعادة توجيه الأنشطة، وتوجيه الآلية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأناشد المجتمع الدولي في أن ينظر في الكيفية التي يمكنه بها دعم البحث عن الأشخاص الكويتيين المفقودين، بما في ذلك من خلال شراء المعدات الميدانية وتوفير التدريب في مجال الطب العدلي والحمض النووي والأنثروبولوجي وبناء القدرات للفرق الفنية العراقية والكويتية. وأشجع على وجه الخصوص الدول الأعضاء الحائزة لصور الأقمار الصناعية في الفترة ما بين ١٩٩٠-١٩٩١ على أن تتقدم وتوفر تحليلاً ومعلومات إلى حكومة العراق يمكن أن يساعد في تحديد مواقع الدفن. إنني أكرر دعوتي إلى العراق والكويت للتوصل إلى اتفاق بشأن العودة السريعة للكتب المدرسية الأكاديمية الكويتية التي ظلت تنتظر التسليم الرسمي لأكثر من عام.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر نائبتي المنتهية ولايتها، وهي أيضا المنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية والمُمثلة المُقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيدة ليز غراندي، على عملها الرائع على مدى ثلاث سنوات في العراق. فعندما نثني على الإنجازات الرئيسية في مجالات تحقيق الاستقرار، وعندما نشيد بالعمل الشاق والنتائج الهامة في المجال الإنساني، بما في ذلك التعاون المدني – العسكري الذي أنجز بنجاح كبير من أجل حماية وفائدة السكان المدنيين المتضررين خصوصا خلال حملة تحرير الموصل، فينبغي لنا أولاً وقبل كل شيء إبداء التقدير للقيادة والإنجازات التي حققتها نائبة الممثل الخاص السيدة ليز غراندي جنباً إلى جنب مع زملائها، مما جعل كل ذلك يتحقق.

الرئيس: أشكر السيد كوبيتش على إحاطته الإعلامية.

أدلي الآن ببيان بصفتي نائب رئيس مجلس وزراء ووزير خارجية دولة الكويت.

يطيب لي في مستهل كلمتي أن أثمن عاليا ما تقوم به منظمة الأمم المتحدة من جهود مقدرة لمساعدة حكومة وشعب العراق الشقيق في هذه المرحلة الحساسة والصعبة، خاصة بعد تحرير كافة الأراضي العراقية من قبضة ما يسمى بتنظيم داعش. وحرصها على العمل والتنسيق جنبا إلى جنب مع الحكومة العراقية عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٦٧ (٢٠١٧) من خلال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (يونامي)، مجددا دعم دولة الكويت للسيد يان كوبيش كرئيس لبعثة (يونامي) وممثلا للأمين العام في العراق، ولنائبة الممثل الخاص للأمين العام في العراق للشؤون السياسية، السيدة أليس ويلبول، مقدرين في الوقت نفسه الجهد الذي بذله سلفها السيد جيورجي بوستين. وأجدد التهنئة للحكومة العراقية والشعب العراقي الشقيق على الانتصار التاريخي الذي حققه لتحرير أراضية من ما يسمى بتنظيم داعش. مثمنين عاليا التضحيات التي قدمها أبناء الشعب العراقي الشقيق، والذي جسد أعلى معاني البطولة في الحرب ضد الإرهاب. كما يحدونا الأمل بأن تتكلل جهود الحكومة العراقية بالنجاح في ملاحقة مرتكبي هذه الأعمال الإرهابية، بالتنسيق والتعاون مع الآلية الأممية التي أنشأها مجلس الأمن

تنفيذا للقرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) لتعزيز القدرات القضائية الوطنية العراقية ذات الصلة.

وإدراكا للأعباء والتحديات الجسام التي تواجه العراق الشقيق بعد دحره لما يسمى بتنظيم داعش، فقد بادر سيدي حضرة صاحب السمو أمير دوله الكويت، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، حفظه الله ورعاه، بالدعوة إلى عقد مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق، والذي التأم الأسبوع الماضي في الكويت، برئاسة مشتركة بين كل من دولة الكويت وجمهورية العراق والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، من أجل الإسهام في مساندة العراق في ظل ما يمر به من ظروف راهنة حرجة ودقيقة. وقد نجح المؤتمر بجمع تعهدات بلغت ما يقارب الـ ٣٠ بليون دولار أمريكي من الدول المشاركة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، على شكل قروض تنموية وتسهيلات أئتمانية واستثمارية، والتي من شأنها تحسين الحياة المعيشية، وتطوير البنى التحتية وتوفير الخدمات الأساسية، تهيئة لبيئة آمنة في المناطق المحررة في العراق. وقد أعلنت دولة الكويت عن مساهمتها من خلال تخصيص بليون دولار كقروض وفق آليات الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وبليون دولار للاستثمار في مشاريع استثمارية في العراق.

كما سبق وأن خصصت الكويت قبل عامين، في عام ٢٠١٦، مساعدات طوعية للعراق على المستويين الحكومي والشعبي فاقت ٢٠٠ مليون دولار أمريكي كمساهمة، إثر التداعيات الإنسانية لتوغل داعش في الأراضي العراقية.

واستضافت الكويت كذلك في الأسبوع الماضي الاجتماع الوزاري للتحالف الدولي ضد داعش لضمان استمرار تنسيق الجهود الدولية المشتركة في مجال مكافحة الإرهاب ومتابعة الاستراتيجية التي رسمها التحالف لمحاربة هذا التنظيم الإجرامي.

وفيما يخص الالتزامات الدولية والمسائل الإنسانية المتبقية والمتعلقة بالمفقودين من الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة، بما فيها المحفوظات الوطنية، وفي إطار متابعتنا المستمرة لهذه الالتزامات من خلال التقارير الدورية للأمين العام والإحاطات المستمرة للممثل الخاص للأمين العام في العراق بموجب الفقرة ٤ من القرار ٢١٠٧ (٢٠١٣)، فإنني أجدد الدعوة إلى بذل المزيد من الجهد واتباع نهج جديد ومبتكر في التعامل مع الالتزامات المستحقة تجاه الكويت لإحراز تقدم، نظرا لما تشكله من ثروة تاريخية وإرث هام للذاكرة الوطنية بالنسبة لدولة الكويت عملا بالقرار ٢١٠٧ (٢٠١٣)، ولإنهاء معاناة ذوي الأسرى والمفقودين المستمرة منذ أكثر من ٢٧ عاما.

وختاما، نأمل بأن يستمر التعاون والعمل بنفس الروح الأخوية مع جمهورية العراق الشقيق، رغبة منا بإنهاء الالتزامات المتبقية في إطار اللجنة الثلاثية واللجنة الفنية المنبثقة عنها برئاسة مقدرة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة من أجل تحقيق نتائج جوهرية وملموسة، مجددا الثناء على الجهود والمساعي التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ونؤكد على تعاوننا الكامل مع البعثة لإنجاز ولايتها ومهامها على أكمل وجه.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الآخرين الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد إنتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، أود أن أرحب بالشيخ صباح خالد الحمد الصباح، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية دولة الكويت، الذي يترأس جلسة مجلس الأمن اليوم. ونشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، السيد يان كوبيش، على إحاطته الإعلامية .ونقدر ونؤيد جهوده في تنفيذ المهام التي أوكلناها إليه.وبالمثل، يود وفد بلدي أن يتقدم بالشكر للبعثة على ما قامت به من جهود هامة ومتميزة خلال الاضطلاع

بولاياتها.ونشجعها على مواصلة تعزيز الحوار وتنسيق الجهود الرامية إلى تعزيز عملية السلام والمصالحة في العراق.

إننا نبدأ بالإشادة بقوات الأمن العراقية لانتصارها على تنظيم داعش، وهو ما أعلنه رئيس وزراء العراق، السيد حيدر العبادي، في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.ونكرر التأكيد على خالص امتناننا لقوات الأمن العراقية والشعب العراقي بأسره لما يبدونه من شجاعة وتضحية وكفاح حازم ضد الإرهاب بالنيابة عنا. وينبغي أن يفضي هذا الإنجاز الكبير إلى تعزيز الوحدة بين جميع القطاعات في المجتمع.وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على الحكومة والأطراف الفاعلة السياسية التركيز على القضاء على الطائفية والخطاب الانقسامي، والدعوة إلى تحقيق الوحدة والمصالحة في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في العراق.

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نؤكد على أنه، تمشيا مع الولاية المبينة في القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، اتفق الأمين العام والحكومة العراقية على الاختصاصات لإنشاء فريق تحقيق لتحديد المسؤولين عن الفظائع التي ارتكبها تنظيم داعش وتقديمهم إلى العدالة أمام المحاكم العراقية.ونعتقد اعتقادا راسخا أن إنشاء فريق تحقيق، يتولى قيادته مستشار خاص، أمر حاسم لمكافحة الإفلات من العقاب، وتعويض الضحايا، وتعزيز جهود المصالحة.

وبالمثل، وفي خضم الجهود المبذولة لإعادة بناء العراق، نؤكد على دعم الكويت ورغبتها في التعاون، على نحو ما يبرهنه استضافتها للمؤتمر الدولي لإعادة إعمار العراق في الفترة من ١٢ إلى ١٤ شباط/فبراير.ونأمل أن تؤدي التعهدات إلى تخفيف محنة الشعب العراقي عن طريق تحديد أولويات تحقيق التنمية والاستقرار والازدهار لديه.ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا التقدم، يؤسفنا استمرار وقوع هجمات غير متناظرة تودي بحياة المدنيين الأبرياء.فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قتل ما لا يقل عن ١٠٨ شخص وجرح أكثر من ٢٤٠، بمن فيهم النساء والأطفال.ولا تزال محنة أكثر من ١٥٠٠ من النساء اليزيديات والأطفال الذين لا يزالون تحت سيطرة تنظيم داعش مصدر قلق يجب التصدي له في أقرب وقت ممكن.

ونحيط علما بالجدول الزمني للانتخابات الذي اعتمده مجلس النواب.ونأمل أن يتم وضع التشريعات والآليات القانونية اللازمة لإجراء العملية الانتخابية في أيار/مايو من هذا العام بطريقة تشاركية وشاملة يتولى زمامها العراقيون من أجل العراقيين، بهدف إجراء انتخابات سلمية وشفافة ومنظمة.ونعتقد أنه يجب علينا مضاعفة الجهود الرامية إلى ضمان العودة الطوعية الكريمة والآمنة لأكثر من ٦ مليون من المشردين داخليا، وتمكينهم من العودة إلى ديارهم، واستعادة السيطرة على حياتهم، والمشاركة بحرية في العملية الانتخابية.

ويعد تطهير المتفجرات من مخلفات الحرب وإزالتها أمرا أساسيا، حيث إن أمن السكان أمر لا غنى عنه في عملية التعمير.ومرة أخرى، نشدد على الجهود التي تبذلها دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في العراق.وندعو المجتمع الدولي إلى دعم عملها وتوحيد الجهود من أجل التنفيذ الفعال للقرار ٢٣٦٥ (٢٠١٧).

وفيما يتعلق بالجهود التي اضطلع بها العراق لتحديد المواقع التي قد توجد فيها مقابر جماعية، واسترداد الممتلكات الكويتية وإعادتها، نحيط علما بما تم العثور عليه من رفات البصرة والنجف، ونحن ندعم الدور الذي تقوم به اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم لبناء القدرات داخل الحكومة العراقية للتعرف على المقابر الجماعية وزيادة وتعزيز المهارات التقنية اللازمة لتحسين اختبارات الطب الشرعي.

وأخيرا، نشجع الأطراف المعنية على مضاعفة جهودها الرامية إلى تحقيق نتائج ملموسة، وإدامة عملية المصالحة في العراق والكويت.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): لقد قدم الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، السيد يان كوبيتش، للتو إحاطة إعلامية موجزة لإطلاعنا على مستجدات الحالة في العراق والتطورات الأخيرة هناك.ونشكره على إحاطته الإعلامية وما قام به من عمل ممتاز بصفته رئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.وبالمثل، نهنئ فريق البعثة بأكملها.

على نحو ما يشير تقرير الأمين العام (S/2018/42) عملا بالقرار ٢٣٦٧ (٢٠١٧)، أعلنت حكومة العراق في ٩ كانون الأول/ديسمبر العام الماضي الانتصار على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وهذا التطور في الأحداث يضع حدا لعدة سنوات من المعاملة المهينة المتعذر وصفها ضد السكان العراقيين من قِبل هذه الجماعة الإرهابية، التي سيطرت عند بدء احتلالها في عام ٢٠١٥ على ثلثي أراضي العراق، مرتكبة الفظائع من شتى الأنواع، مع آلاف القتلى وملايين المشردين داخليا، والهدم واسع النطاق لجميع أنواع الهياكل الأساسية وتدمير النسيج الاقتصادي للبلد.

وبما أن هذه أول مرة آخذ فيها الكلمة بشأن الحالة في العراق، أود، بالنيابة عن جمهورية غينيا الاستوائية، أن أعرب، من ناحية، عن تهانينا إلى الحكومة العراقية وقوات التحالف التابعة للمجتمع الدولي التي حققت هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية وتحرير أكبر مساحة من الممكن تحريرها من الأراضي العراقية، ومن ناحية أخرى، أن أبيّن لحكومة العراق وشعبه تضامن جمهورية غينيا الاستوائية في إزاء الخسائر الهائلة في الأرواح البشرية، وجميع الفظائع وأوجه المعاناة التي ألحقها ذلك التنظيم بالسكان العراقيين. كما تثني جمهورية غينيا الاستوائية على وحدة الشعب العراقي، الذي أسهم إسهاما كبيرا في هذا الانتصار.

علاوة على ذلك، ترحب جمهورية غينيا الاستوائية بانعقاد المؤتمر الدولي لإعادة إعمار العراق في الكويت قبل بضعة أيام، بهدف الحصول على الأموال اللازمة لإعادة إعمار البلد. وفي هذا الصدد، نشيد بالكويت على ما تقدمه من دعم، وعلى الدور الحاسم الذي أدته في عقد هذا المؤتمر الذي تعهد فيه المانحون بصرف حوالي ٣٠ بليون دولار لبدء أعمال إعادة الإعمار هذه. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن جمهورية غينيا الاستوائية تدعو المجتمع الدولي إلى إظهار تضامن كبير مع حكومة العراق من خلال دعمها في المهمة الشاقة المتمثلة في إعادة بناء البلد تماما.

إن جمهورية غينيا الاستوائية تشيد بمبادرة السنتين وتقدرها تقديرا كبيرا المبادرة، وهي التي أطلقها الأمين العام أنطونيو غوتيريش في مؤتمر المانحين — برنامج التعافي والقدرة على مواجهة الأزمات في العراق — من أجل التصدي للتحديات العديدة التي تواجه البلد. وأحد هذه التحديات هو التوتر المستمر بين الحكومة المركزية العراقية وحكومة إقليم كردستان، فضلا عن الخطر الدائم بأن يواصل تنظيم الدولة الإسلامية شن هجمات مثل تلك التي وقعت بشمال بغداد في ١٣ كانون الثاني/يناير. وفي مواجهة هذه الأوضاع، نناشد حكومة العراق وشعبه أن يبقوا متحدين، وأن يتجاوزوا خلافاتهم، وأن يظلوا يقظين كي يغدو النصر على تنظيم الدولة الإسلامية لا رجعة فيه.

وتعتقد جمهورية غينيا الاستوائية أن أكبر التحديات التي تواجه الحكومة والشعب العراقي الآن هي إجراء الانتخابات البرلمانية في ١٢ أيار/مايو، وتسوية الوضع الإنساني المقلق جدا في البلد وحالة حقوق الإنسان، على النحو الذي أعربت عنه السيدة أغنيس كالامار عقب زيارتها إلى العراق في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، وزيارة السيدة ليز ثروسيل، المتحدثة

باسم مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أثناء عرض تقريرها في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

أود أن أختتم بياني بالإعراب عن الأمل في أن يقوم المجتمع الدولي بصفة عامة والأمم المتحدة بصفة خاصة بالدعم القوي لحكومة العراق وشعبه في التغلب على جميع التحديات المذكورة آنفا، من أجل تطبيع الحالة تماما في البلد، بحيث يمكن إجراء الانتخابات التشريعية القادمة في جو من السلام والوحدة لجميع العراقيين.

السيد تليوبيردي (كازاخستان)(*تكلم بالإنكليزية*): إننا نقدر تقديرا عاليا المعلومات المستكملة الشاملة التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام يان كوبيتش. تقدر كازاخستان أيّما تقدير الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق الرامية إلى تعزيز الحوار السياسي والمصالحة. نقدر أيضا جهود منظومة الأمم المتحدة بأسرها التي تهدف إلى توفير الخدمات الأساسية لسكان العراق.

ونرحب بمبادرة دولة الكويت الرامية إلى توفير المساعدة المالية من أجل التعمير الإقليمي في فترة ما بعد الحرب في العراق. وفي هذا السياق، ترحب كازاخستان بعقد الكويت المؤتمر الدولي لإعادة إعمار العراق بعد تحريرها من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، من ١٢ إلى ١٤شباط/فبراير. إن التعهدات المالية والتبرعات السخية من المجتمع الدولي في هذا المؤتمر، المصممة لإعادة بناء العراق، يعطينا الأمل في مستقبل أفضل لأبناء لشعب العراقي، الذين نجوا من المحنة الرهيبة خلال الحرب الأخيرة.

ونؤيد قرار الحكومة العراقية بإجراء الانتخابات الوطنية وانتخابات مجالس المحافظات في ١٢ أيار/مايو، مما سيساعد في عمليات بناء الدولة الديمقراطية، وتوطيد الدستور وإجراء الإصلاحات بالإشراك الكامل لجميع الجماعات العرقية والدينية، لا سيما في المناطق الشمالية من البلد. وفي الواقع، يكتسي الحد من العنف في الأراضي المحررة أهمية كبيرة جدا من الناحية السياسية. وفي الوقت نفسه، ندعو إلى مشاركة جميع المواطنين العراقيين في تحديد مستقبل بلدهم، لا سيما في الحملة الانتخابية والبرلمانية القادمة والانتخابات التي ستعقبها.

وترحب كازاخستان بالاتفاقات بين العراقيين لتوسيع نطاق وقف إطلاق النار حتى يتفق الطرفان بشأن الإدارة المشتركة للأراضي المتنازع عليها، بما في ذلك النقاط الحدودية. ونحن على ثقة من أن الحكومة والسلطات المحلية في الجزء الشمالي من البلد ستجريان الحوار البناء الذي ينبذ العمل العسكري. ونؤيد مزيدا مزيدا من الاجتماعات، مثل الذي جرى في ٢٠ كانون الثاني/يناير بين رئيس وزراء العراق، حيدر العبادي، ورئيس الحكومة الإقليمية في كردستان العراق، نشيرفان برزاني. ونرى أن الاجتماعات التي عقدها الممثل الخاص للأمين العام في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير مع القادة السياسيين في بغداد وأربيل للتقريب بين مواقف الطرفين، مفيدة جدا وحسنة التوقيت.

ويثلج صدرنا أن نعلم باستمرار ازدياد عودة المدنيين إلى المناطق التي أمكن الوصول إليها حديثا في العراق، منذ انتهاء العمليات العسكرية الرئيسية ضد تنظيم الدولة الإسلامية في أواخر العام الماضي. ويسرنا أنه تم تحرير الموصل، وتلعفر، والحويجة، والقائم، وعكاشات، وراوة من تنظيم الدولة الإسلامية، بينما سيصبح غربي محافظة الأنبار تحت سيطرة الحكومة تماما. وتشير هذه الاتجاهات إلى الحاجة إلى تعزيز آليات مكافحة الإرهاب في العراق، وتقوية التدابير الأمنية على الحدود. ونرى أنه من المناسب تنظيم عمليات نقل جميع ترسانات الأسلحة التابعة لمختلف القبائل الصغيرة وغيرها من الجماعات المسلحة العاملة داخل البلد، تحت قيادة لجنة مخصصة يرأسها رئيس وزراء العراق. وبناء على ذلك، من الضروري حل جميع الجماعات المسلحة للحيلولة دون نشوب المزيد من الصراعات السياسية الداخلية، وتحبيذ المضي صوب الاستقرار.

وأخيرا، يجب علينا أن نعمل على حشد الدعم لالتزام الممثل الخاص بالمشاركة مع جميع القطاعات والمجتمعات المحلية في المجتمع العراقي من أجل النهوض بالحوار السياسي الشامل بقدر أكبر، وأن نؤيد بدون تردد ذلك الالتزام . ختاما، نحن بحاجة أيضا إلى تحسين تقديم الخدمات العامة، وإرساء أسس إقامة الدولة والسلام والتقدم والتنمية الوطنية في العراق، في مرحلة ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الكويت على ترؤس جلسة اليوم، ونعرب عن تقديرنا للسيد يان كوبيتش على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في العراق.

إن بيرو تتابع عن كثب التطورات في العراق وترحب بالخسائر التي ألحقت بداعش وطردها من البلد.

ونشيد بالدعم الذي تبديه شرائح واسعة في المجتمع العراقي، ونشدد على أهمية الدعم الدولي، ولا سيما الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، في تحقيق هذا الهدف الهام.ومع ذلك، وكما ورد في تقرير الأمين العام (S/2018/42)، ثمة حاجة إلى التحلي باليقظة إزاء الجماعات الإرهابية المحتملة والهجمات الإرهابية الجديدة.ويؤسفنا أنه في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ تمكن الإرهابيون من إزهاق أكثر من ٦٠ روحا.ونشدد على الحاجة إلى تعزيز سيادة القانون وضمان المساءلة عن الفظائع التي يرتكبها تنظيم داعش، تمشيا مع القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، الذي اعتمده المجلس في أيلول/سبتمبر الماضي.

وندعم جهود الأمم المتحدة لتيسير إجراء حوار بين بغداد وإربيل.وينبغي تعزيز هذه المرحلة الجديدة، وترجمتها إلى علاقة مترابطة وتكاملية بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان. ونعتقد أنه من الضروري مواصلة تعزيز السلام والحفاظ عليه في جميع جوانبه، مما يعني أنه يجب علينا إعادة إعمار البلد، ولا سيما تعزيز مؤسساته، وخاصة قدرته على الدفاع عن نفسه، وتوفير الأمن، وحماية حقوق الإنسان لأبناء شعبه.

وتحقيقا لهذه الغاية، من الأهمية بمكان زيادة الموظفين المدنيين الفنيين في جميع مناطق البلد، وهو ما من شأنه أن يساعد عملية اللامركزية الوطنية.كما أنه من المهم التصدي للفساد وتعزيز التسامح والمصالحة، فضلا عن العمل من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد، وتقديم مبادرات وإقامة استثمارات ومشاريع إنمائية تتيح الفرص لجميع العراقيين، ولا سيما الشباب.

وفي هذا الصدد، نرحب بالمبادرات من قبيل برنامج الأمم المتحدة للتعافي والقدرة على مواجهة الأزمات لدعم الخطة الإنمائية الوطنية التي أطلقها الأمين العام، والمؤتمر الدولي الذي عقدته الكويت مؤخرا وتم فيه تقديم تعهدات بقيمة ٣٠ بليون دولار لإعادة بناء العراق.وتشير هذه المبادرات إلى تزايد ثقة المجتمع الدولي في مستقبل البلد.ولذلك، نعتقد أنه يجب علينا مواصلة الاستفادة من ذلك حتى نتمكن من التصدي بفعالية لاحتياجات ٣,٤ مليون شخص في حالات الضعف الشديد و ٣,٢ مليون شخص من المشردين داخليا.

وننتظر بشغف إجراء الانتخابات الوطنية المقرر عقدها في ١٢ أيار/مايو، ونعتقد أنها تمثل سبيلا لضمان مشاركة جميع المواطنين، ولا سيما النساء والشباب، مع احتمال مشاركة المشردين داخليا في التصويت أيضا. ويجب علينا أن نضمن مصداقية وشفافية العملية والتكنولوجيا المستستخدمة.

وفي جميع المجالات التي ذكرتها، يجب أن تواصل البعثة تقديم المشورة والمساعدة إلى العراق حكومة وشعبا.وتؤيد بيرو التوصيات التي قدمها الفريق الاستشاري الخارجي، الذي اقترح مؤخرا إطارا تشغيليا جديدا واستخداما أكثر كفاءة لموارد البعثة بما يتناسب مع مهامها.

ولذلك، نؤيد العمل الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام يان كوبيتش وفريقه بالكامل. ويواصل بلدي متابعة العملية العراقية عن كثب، والتي نعتقد أنها ستواصل السير على هذا الطريق، الأمر الذي مكنه من التغلب على التهديد الإرهابي المتمثل في داعش.

السيد دا (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يود وفد بلدي، على غرار المتكلمين الآخرين، أن يتوجه بالشكر للسيد يان كوبيتش، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، على إحاطته الإعلامية الممتازة بشأن الحالة في العراق.

وترحب كوت ديفوار بإعلان الحكومة العراقية عن انتصار جيشها على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بعد عدة سنوات من القتال الشرس. كما نرحب بالدعم الحاسم الذي قدمه التحالف الدولي للجيش العراقي، الذي مكن من التغلب على جماعة داعش الإرهابية التي شكلت تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين.

ويأمل بلدي أن يستمر الحشد الدولي الذي مكن من دحر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، وذلك من أجل دعم جهود إعادة الإعمار وإعادة البناء في البلد. وفي هذا الصدد، ترحب كوت ديفوار بعقد مؤتمر دولي لإعادة إعمار العراق في الفترة من ١٢ إلى ١٤ شباط/فبراير، وتعرب عن امتنانها للسلطات الكويتية على هذه المبادرة الجديرة بالثناء.

كما نرحب بالزخم الذي تحقق، فضلا عن التعهدات الكبيرة التي أعلنتها الدول والصناديق الإنمائية والمنظمات غير الحكومية الدولية الأخرى من أجل إعادة بناء العراق وتعافيه. ونشيد على وجه الخصوص ببدء الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، خلال المؤتمر لبرنامج الأمم المتحدة للتعافي والقدرة على مواجهة الأزمات في العراق، وإعرابه عن دعم مجالات العمل الرئيسية التسع الواردة في البرنامج.

لقد آن الأوان للحكومة العراقية، بمساعدة من المجتمع الدولي، من أجل السعي إلى إحلال سلام دائم في البلد من خلال مؤسسات ديمقراطية ذات مصداقية وعملية مصالحة وطنية شاملة. كما يرى بلدي أنه يتعين القيام بكل ما هو ممكن لتيسير العودة الطوعية والآمنة والكريمة للمشردين. ويتطلب ذلك تسريع الجهود الرامية إلى إعادة بناء المناطق المتأثرة بالنزاع وإنشاء الخدمات الإدارية والاجتماعية الأساسية.

ويرى وفد بلدي أنه يجب على جميع الجهات المعنية في العراق، في جو من الهدوء، التمهيد لإجراء انتخابات تشريعية شاملة وديمقراطية في ١٢ أيار/مايو، بصورة سلمية. ونرحب بنشر بعثة في العراق لتقييم الاحتياجات الانتخابية للمساعدة في مجالات العمل ذات الأولوية التي يمكن للأمم المتحدة أن تقدم الدعم فيها. كما نشكر الممثل الخاص للأمين العام على مساعيه الحميدة تجاه تمثيل المرأة ومشاركتها في العمليات السياسية والانتخابية وفي جهود المصالحة الجارية.

ولا يزال وفد بلدي يشعر بالانزعاج إزاء المستوى الأمني جراء الهجمات غير المتناظرة والمتفرقة التي نفذتها بها جماعة داعش الإرهابية، التي تتمتع بقدرات كبيرة لإلحاق الضرر. ويحض هذا المجتمع الدولي على دعم الحكومة العراقية بغية التخلص مما تبقى من هذا الإرهاب وتهيئة ظروف من الاستقرار والأمن الدائمين للشعب العراقي.

كما تشجع كوت ديفوار السلطات العراقية على إطلاق برنامج إصلاح القطاع الأمني لضمان وجود قوات أمن مهنية ستحترم سيادة القانون وحقوق الإنسان.

وفي الختام، يدعو وفد بلدي السلطات العراقية إلى إيلاء الاعتبار لمشروع القانون الذي تدعمه البعثة المتعلق بإنشاء محكمة متخصصة في الجرائم الدولية المرتكبة في العراق. كما نثني على البعثة، ونشجع الممثل الخاص على المثابرة في جهوده

الرامية إلى كسب الدعم من أجل إعادة إعمار العراق وتعزيز مؤسساته.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد بحر العلوم (العراق): أود بداية أن أهنئ دولة الكويت الشقيقة على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أتقدم لها بالشكر لما تبذله من جهود في تنظيم عمله. كما أخص بالشكر جمهورية كازاخستان على جهودها المبذولة خلال رئاستها للمجلس للشهر المنصرم. وأقدر عاليا الجهود التي بذلتها الدول التي انتهت فترة عضويتها في المجلس، وهي كل من أوكرانيا واليابان وإيطاليا ومصر وأورغواي والسنغال. كما أتمنى النجاح والتوفيق لكل من دولة الكويت وهولندا وبولندا وبيرو وغينيا الاستوائية وكوت ديفوار في دورتهم في هذا المجلس. ونتطلع إلى العمل معهم خلال فترة عضويتهم بما يحقق المصالح المشتركة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويطيب لي الترحيب بالإحاطة الإعلامية للممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، السيد يان كوبيتش، وجهود فريقه على عملهم الدؤوب والمخلص.

إن القوات الأمنية بمختلف صنوفها قد انتهت من السيطرة بالكامل على طول الحدود الدولية العراقية — السورية، من منفذ الوليد إلى منفذ ربيعة، والانتهاء من تحرير جزيرتي الموصل والرمادي والسيطرة الكاملة على طول المنطقة الحدودية المتاخمة مع سورية.

وبذلك، فقد تم إكمال تحرير الأراضي العراقية كافة من براثن عصابات تنظيم داعش الإرهابية. إن العراق يقف اليوم على أعتاب مرحلة جديدة، تستلزم المضي قدما بتنفيذ البرنامج الحكومي الإصلاحي الشامل في جوانبه السياسية والاقتصادية والمجتمعية.

ويقدم العراق، حكومة وشعبا، الشكر إلى جميع الدول المشاركة في التحالف الدولي، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي والدول الأخرى الصديقة من خارج التحالف الدولي، لتصديها للإرهاب ومساندتها العسكرية واللوجستية للقوات الأمنية العراقية في إطار احترام سيادة وحرمة الأراضي العراقية، والتنسيق مع القوات الأمنية، إذ تكللت تلك الجهود الوطنية والدولية بالانتصار التاريخي على تلك العصابات الإجرامية.

إن من أهم أولويات الحكومة العراقية بناء السلام المستدام، والذي لا يقل صعوبة عن التحديات الأخرى لتوفير الحياة الكريمة لمواطنيها، في العراق وللجميع، باختلاف انتماءاتهم وتوجهاتهم، وقد اعتمدت الحكومة استراتيجية وطنية للحوار بين الأديان على أساس مبادئ التعايش المدني وتعزيز الوحدة بين العراقيين، والتي كانت أهم مقومات الانتصار التاريخي على عصابات داعش الإرهابية. وتعبيرا عن رغبة عراقية في إنجاح الحملة العالمية لجلب تنظيم داعش إلى العدالة، بسبب جرائمه في العراق، ولاسيما الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، فقد توصل العراق من خلال المفاوضات مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، وبمساعدة الدول الصديقة إلى شروط اختصاص مقبولة، تضمن احتراما كاملا لسيادة العراق، واختصاصه القانوني والقضائي، في مجال جمع الأدلة الجنائية عن جرائم تنظيم داعش، ونتطلع إلى تعيين رئيس للفريق وفق ما نصت عليه شروط الاختصاص، وندعو الدول الأعضاء إلى تمويل نشاطات الفريق التحقيقي، وتزويده بالمعدات والخدمات اللازمة لنجاح عمله في الأجلين القريب والبعيد.

ولمواجهة تحدي إعادة إعمار مدننا المحررة، وبنائها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لخطة ٢٠٣٠، والتي تعمل على إحداث تغيير كبير في حياة الناس والتغلب على التحديات الإنمائية، فقد أنجزت الجهات العراقية المعنية، بالتنسيق مع شركائها من

المنظمات الدولية، العديد من الخطط والاستراتيجيات الضرورية لمرحلة ما بعد تنظيم داعش في العراق، ومن أهمها خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٨-٢٠٢٢، واستراتيجية التخفيف من الفقر ٢٠١٨-٢٠٢٢، واستراتيجية معالجة المجمعات العشوائية في العراق، وخطة استحداث صندوق التنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى استراتيجية تطوير القطاع الخاص ٢٠١٥-٢٠٣٠.

وكذلك وثيقة الإطار الوطني لإعادة إعمار المناطق المحررة للسنوات ٢٠١٨-٢٠٢٧. وقد امتازت خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢ باعتمادها على مفاهيم جديدة تتمثل في تعزيز اللامركزية الإدارية، وتنشيط القطاع الخاص، والتركيز على العنصر الإنساني والتمكين الاقتصادي، والاستثمار في التعليم والرعاية الصحية والخدمات الأساسية وتمكين الشباب وإشراك المرأة والفئات الضعيفة في الحياة الاقتصادية، وتوفير فرص عمل للفئات الأشد فقرا ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وتتطلع الحكومة العراقية إلى أن تضطلع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بدور حيوي وتنسيقي كبير، من خلال وضع آليات محددة ترتئيها بشأن تنسيق جهود جميع وكالات الأمم المتحدة، العاملة في العراق، في مجال تقديم المساعدات والخبرات، وبناء القدرات ذات الصلة بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية التي تمس حياة المواطنين بشكل مباشر، لاسيما وأن عمل البعثة خلال فترة ما بعد تنظيم داعش، يجب أن يتوافق مع التحديات والظروف والاحتياجات الفعلية للشعب العراقي.

إن حكومة بلدي تعتقد أنه يمكن للبعثة أن تضطلع بدور تنسيقي يركز على القضايا الملحة الآتية: أولا، قضايا الحكم الرشيد، وتقوية النظام الإداري والمساعدة في محاربة الفساد، وتعزيز النمو الاقتصادي وتنويع الاقتصاد العراقي. ثانيا، قضايا الإدارة البيئية، ومعالجة العواصف الترابية في العراق، وتقديم الخدمات الأساسية، ذات النوعية الجيدة. ثالثا، الاستثمار في العنصر البشري، وطرق معالجة بطالة الشباب في العراق. رابعا، المساعدة الإنسانية للنازحين داخليا، والعودة الطوعية إلى مدنهم المحررة. خامسا، إعادة إعمار المدن المحررة من تنظيم داعش، ودعم ضحايا الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف.

وفيما يتعلق بتقرير الاستعراض الخارجي المستقل، فإن الحكومة العراقية وبعد دراسة مستفيضة لما ورد في الملخص الذي قدمته الأمم المتحدة، من توصيات وضعها الفريق فيما يتعلق بمجالات العمل الجديدة، المقترحة لولاية البعثة في التقرير، تعتقد أن تلك التوصيات تخلط بين الولاية السياسية للبعثة، التي تمتاز بالسعة، بحيث تتسع لما يحتاجه العراق في فترة ما بعد عصابات داعش، وبين قضايا داخلية تحكمها أحكام الدستور العراقي، والأنظمة القانونية المرعية. ومن ثم، فإن العراق لا يؤيد ما ورد من توصيات ذات صلة بالولاية، ولاسيما منع النزاع، وتمكين المرأة والأقليات، والعلاقة بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان العراق، لأنها تدخل في صميم عمل الحكومة العراقية وسلطاتها الدستورية، والشأن العراقي الداخلي. فالعراق لم يكن في حالة نزاع، بل حرب ضد تنظيم إرهابي عالمي ينتمي أعضاؤه إلى أكثر من ١٢٠ دولة عضو في الأمم المتحدة، وبتمويل كبير من بعضها. كما ترى الحكومة العراقية، أن المصالحة الوطنية يجب أن تبقى شاملة وألا تقتصر على مكون عرقي أو ديني، بل يجب أن تشمل المكونات كافة، مع احترام الجميع للدستور والنظام القانوني والقضائي، ووحدة التراب العراقي.

وبخصوص تمكين المرأة فإن الدستور العراقي منح المرأة العراقية مكانتها وضمن وجود تمثيل لها بما لا يقل عن ٢٥ في المائة في مجلس النواب العراقي، وتنفيذا لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) فقد شكلت دائرة خاصة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء هي دائرة تمكين المرأة العراقية.

كما تم تشكيل اللجنة العليا للنهوض بواقع المرأة العراقية، وهي الجهة الوطنية المعنية بكل ما يتعلق بمتابعة التزامات العراق الدولية تجاه قضايا المرأة وتمكينها مع الجهات الوطنية ذات

العلاقة. وتعمل تلك الجهات الرسمية مع المنظمات الدولية كاللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها، من أجل إقامة المشاريع الصغيرة الداعمة للمرأة وتعزيز دورها ومشاركتها في الحياة الاقتصادية والسياسية وتقديم التوصيات بشأن دعم مكانة المرأة قانونيا واقتصاديا في العراق، بالإضافة إلى تقديم المعونات للمرأة الداخلية وفق نظام الرعاية الاجتماعية الممول من الموازنة العامة.

لا يدعم العراق أي ولاية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تخص ما ورد بشأن ما يسميه التقرير بالأقليات، التي يطلق عليها دستوريا في العراق المكونات، لأن العراق بلد متنوع عرقيا ودينيا وتشكل جميع مكوناته المعترف بها دستوريا الهوية العراقية المتميزة. إن المكونات العراقية، سواء بهوياتها الدينية، مثل المسيحية والإيزيدية والشبك والصابئة والفيليين والسنة والشيعة أو بهوياتها الإثنية من عرب وكرد وتركمان، هم أهل البلد الأصليين وساهموا في تكوين الحضارة العراقية. وهم ممثلون في حكومتهم المنتخبة والشاملة التي تضم كل المكونات وتراعي كل الخصوصيات. إذ تهدف هذه الحكومة، منذ تشكيلها وتولي رئاستها رئيس مجلس الوزراء، السيد حيدر العبادي، إلى تعزيز وحدة الصف الوطني وضمان مستقبل وأمن البلد وتوفير حياة حرة وكريمة للمواطنين، يسود فيها حكم القانون،

والعمل على إعادة بناء تلك المدن وتمكين جميع مكوناتها السكانية من العيش بوئام وانسجام بعد التخلص من الإرهاب. وفي هذا الصدد، يثمن العراق دور وكالات الأمم المتحدة العاملة في العراق، ولاسيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تقديم المساعدة الفعالة جنبا إلى جنب مع الوزارات والجهات العراقية المعنية، لجميع مكونات المناطق المحررة، بما يضمن المساواة في تقديم المساعدات ويجنبنا بروز الشعور التمييزي بين المكونات، ويبعث الأمل في نفوس سكان المدن المحررة الذين طالهم إرهاب وجرائم داعش جميعا.

كما باشرت الحكومة العراقية، بمساعدة شركائها والمنظمات الدولية، بتنفيذ برامج إعادة النازحين، الذين هجرتهم عصابات داعش الإرهابية، إلى مدنهم المحررة ووضعت برنامجا متكاملا لإعادة الاستقرار والخدمات إليها والحفاظ على التنوع الديني والعرقي في تلك المدن وحصر السلاح بيد الدولة. وندعو المجتمع الدولي إلى المشاركة في جهود إعادة البناء والاستقرار في هذه المدن التي لحق بها دمار كبير. ونرحب باستمرار التزام الاتحاد الأوروبي بدعم العراق في مرحلة ما بعد عصابات داعش الإرهابية على المديين القصير والبعيد وتبني استراتيجية خاصة في العراق تراعي احتياجاته الحالية.

يثمن وفد بلدي جهود الأمانة العامة للأمم المتحدة في الاستجابة لطلب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ودعمها في مجالات محددة تسهم في رفع القدرات الوطنية العراقية، لا سيما وأن مجلس النواب العراقي قد أقر موعدا محددا هو ١٢ أيار/مايو ٢٠١٨، ليكون يوما تاريخيا في حياة العراق المعاصر من أجل إجراء انتخابات تشريعية،

بمشاركة واسعة لعموم العراقيين وبعزيمة وإصرار على تعزيز العملية السياسية الديمقراطية. وستعمل الحكومة العراقية على ضمان مشاركة النازحين داخليا في الانتخابات البرلمانية المقبلة، وتوفير الحماية لجميع الناخبين العراقيين وضمان الشفافية في نتائج الانتخابات، لإنجاح هذا العرس الانتخابي الجديد، بما يرسخ الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة في العراق.

ويود وفد بلدي أن يعرب عن امتنانه للجهود الأخوية المخلصة التي بذلتها دولة الكويت الشقيقة، بتعاون وثيق مع البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والعراق، في الإعداد والتحضير للمؤتمر الدولي لإعادة إعمار العراف، الذي عقد في الكويت في الفترة من ١٢ إلى ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٨، واستضافته. ويعلق العراق آمالا على مخرجاته وآليات تنفيذها الواقعية ويشكر جميع الدول التي ساهمت فيه، لا سيما وإنه

مؤتمر ذو أبعاد تنموية واستثمارية مبنية على دراسات ميدانية متخصصة واحتياجات فعلية وتقييمات موثوق بها بخصوص حجم الدمار الذي أصاب البنى التحتية والخدمات الأساسية في العراق.

إن حكومة العراق تؤكد مجددا التزامها ببذل الجهود الاستثنائية من أجل تحقيق تقدم في ملفي المفقودين والأرشيف الكويتي، وتعمل اللجان المشتركة الوطنية على مقابلة الشهود بشأن معرفة مصير المفقودين الكويتيين ورعايا الدول الأخرى. إن وزارة الدفاع العراقية مستمرة، بالتنسيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر في بغداد، في أعمال الحفر والبحث عن المفقودين في مواقع الشاخات وعين تمر، في كربلاء وسلمان باك، في بغداد والخميسية، في ذي قار وطريق سلمان، في المثنى وشارع الرازي، في ديالى وأماكن أخرى. وتعقد اجتماعات دورية كل ثلاثة أشهر، بمشاركة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، بغرض إطلاع كل الأطراف المعنية بالموضوع على آخر التطورات. كما تعمل وزارتا الخارجية والدفاع على تكثيف جهود النشر والإعلان في التلفزيون والقنوات الفضائية والصحف الرسمية وغيرها، للحصول على شهود جدد ومعلومات موثوقة والقيام بزيارات ميدانية من أجل تحقيق نتائج ملموسة وقوية تفضي إلى العثور على أماكن وجود المفقودين والأسرى الكويتيين. وهناك بعض المحفوظات والمقتنيات الكويتية يجري العمل على تسليمها إلى دولة الكويت الشقيقة.

وختاما، نتقدم بشكرنا على العمل الذي يقوم به والجهد الذي يبذله السيد ممثل الأمين العام، يان كوبيتش، وفريق عمله في تقديم المشورة للحكومة العراقية والنشاطات التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق من أجل عراق موحد ومستقر وخال من الإرهاب. والشكر موصول للجهود المخلصة لنائبة الممثل الخاص للأمين العام ومنسقة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ومنسقة الشؤون الإنسانية، السيدة ليز غراندي، ونتمنى لها دوام التوفيق.

الرئيس: أشكر ممثل العراق على بيانه. لا توجد أي أسماء أخرى مدرجة على قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشاتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٠.